الإصلاح التربوي لمناهج التربية البدنية والرياضية في ضوء التربية المقارنة

Educational reform of the physical and sports education

بن يوسف دحو
docteurdahou27@gmail.com
مستغانم

شريفي وليد
cherifi072019@gmail.com
بسكرة

بن لحسن محمد الأمين
medamine2017dz@gmail.com
أم البواقي

ملخص:

إن من البداهة القول بأن عملية الإصلاح طامحة إلى إعادة بناء المدرسة وفي الحقيقة هي عملية طويلة النفس وأن مسارها محفوف بالعقبات والمثبطات، لكن رغم هذا فقد لعب طموح علماء التربية دورا كبيرا في الاعتماد على دراسة النظم التعليمية الأجنبية وتعديلها بما يتماشى مع الظروف المحلية، وهذا ما يسمى بالتربية المقارنة ، فهي تعتبر علما متداخل التخصصات يحتاج إلى المواد والميادين العلمية الأخرى لإلقاء الضوء على المشكلات التربوية خاصة في ميدان التربية البدنية والرياضية ، فإن هذه السطور هي محاولة لإلقاء الضوء على موضوع التربية المقارنة وواقع تطبيقها في دراسة النظام التعليمي وإصلاح المنظومة التربوية بالجزائر .

الكلمات المفتاحية: تربية مقارنة / إصلاح تربوي / مناهج / تربية بدنية رياضية / واقع ومأمول

Abstract:

It is not surprising to say that the reform process aspires to rebuild the school. In fact, it is a long-term process and its course is fraught with obstacles and obstacles. However, the aspiration of educators has played a major role in relying on the study of foreign educational systems and adapting them to local conditions. This is an attempt to shed light on the subject of comparative education and the reality of its application in the study of comparative education. For the educational system and reform of the educational system in Algeria.

***Keywords**: Educational education ⁄ Educational reform ⁄ Curricula ⁄ Physical physical education ⁄ Reality and hope*

المؤلف المرسل: بن يوسف دحو. الايميل: docteurdahou27@gmail.com

المقدمة ومشكلة البحث :

إن أي مجتمع ينشد التقدم ويرغب في تحقيق نهضة فكرية واجتماعية واقتصادية لابد له من الاهتمام بأهم مصادر المعرفة الموجهة لحل المشكلات التي تواجه المجتمع، ولعل أهم مصادر المعرفة اليوم في الجزائر والمتمثلة في المؤسسة التربوية بمختلف مراحلها تعاني مشاكل جمة ، وإنّ التفكير في التربية يضع القارئ أمام سياقات عدّة منها ما يرتبط بالجانب النظري النصوص والتشريعات والقوانين والنظريات ذات العلاقة بالتربية والتعليم،ومنها ما يتعلق بالجانب التطبيقي العملي أي ما يجري في المدارس والمؤسسات التربوية من ممارسات تعليمية مختلفة، ولا نكاد نجانب الصواب إذا قلنا أنّ التربية بمعناها الأكاديمي قد ينسجم فيها الواقع مع المنشود، وقد لا ينسجمان فتتّسع الهوة بينهما، مما ينتج عنه مشكلات تربوية معقّدة تجعل المشروع التربوي يجانب غاياته، وأهدافه، ومقاصده، وإذا ما أردنا الحديث عن التربية في الجزائر فإنّ الأمر يتطلب منّا الإلمام بمختلف جوانب المشروع التربوي والإطلاع على العالم الخارجي من ناحية السياسة التعليمية المتبعة للإستفادة منها وهذا ما يسمى بالتربية المقارنة حيث **يعرفها جوليان** (أبو التربية المقارنة): أنها الدراسة التحليلية للتربية في البلاد المختلفة بهدف الوصول إلى تطوير النظم القومية للتعليم وتعديلها بما يتماشى مع الظروف المحلية (المنعم،23،2008)، فهي تعتبر علما متداخل التخصصات يحتاج إلى المواد والميادين العلمية الأخرى لإلقاء الضوء على المشكلات التربوية ، والإصلاحات المفصليّة التي خضع لها بداية من سنة 2003م، وإنّ الدارس المتعمّق لهذه الإصلاحات التربوية لنظامنا التعليمي يجد بأنّ هناك واقع تربوي بايجابياته، وسلبياته، وتعقيداته المتشعّبة يقابلة ترسانة قانونية تتضمن غايات وأهداف ومرامي منتظرة من المدرسة يُفترض بلوغها وتحقيقها، وهذه الورقة ستحاول أن تلقي الضوء على الإصلاح التربوي لمناهج التربية البدنية والرياضية في ضوء التربية المقارنة بشيء من الفهم والتحليل، والنقد والتقييم، لذلك يمكننا التأسيس للإشكالية كما يلي:

ماهي الأسس التي قامت عليها الإصلاحات التربوية لمناهج التربية البدنية والرياضية في ضوء التربية المقارنة؟

1. واقع الإصلاحات التربوية:

إنّ المتتبّع للإصلاحات التربوية في الجزائر سنة 2003م يتبين له أنّ الأمر لايبدو ايجابياً ألبتة إذ لا زالت مدرستنا بعيدة عن المأمول، كيف لا و مخرجاتها اليوم توصف بالكارثية فشلت فشلاً ذريعاً في التحصين الفكري والثقافي، فلا هي أسست لثقافة وطنية متينة أصبح الطفل الجزائري متشبث بها وساعدت في البناء الثقافي والاجتماعي، ولاهي سايرت العصرنة والتطوّر فاكتسبت الرهان و التنافسية، إذ لايزال الفعل التربوي في منظومتنا يراوح مكانه حتى وُصف الإصلاح بأنه الاسلاخ أي انسلاخ من الثقافة المحلية، والدليل على ذلك أنّ ما تفرزه المدرسة اليوم متعلمين بلباس مناف لقيم وعادات المجتمع الجزائري خاصة في صفوف الفتيات، بالاضافة إلى التصرفات والسلوكات اليومية للمتمدرسين من كلام فاحش وتدخين ومخدّرات وعدم احترام المدرسة كحرم للمعرفة والأخلاق وتفشي ظاهرة العنف بأشكاله المختلفة ناهيك عن تنامي ظاهرة الغشّ أيضاً، واستغلال وسائل الاتصال والتواصل لأغراض دنيئة، هذه الأمراض وغيرها جعلت القيم التي تفرزها المدرسة قيّم سلبية

مأسوية لا تمة بصلة للهوية الوطنية، حتى أصبحت المدرسة عبءًا على المجتمع بدل أن تكون قاطرة المجتمع حامية للقيم والمحافظة عليها مما يجعلنا نقرّ بأن الإصلاحات التربوية فشلت في التأسيس لثقافة ايجابية جديدة يتبناها المجتمع وتشكّل الحافز للتغيير والتطوّر والتحضّر فالجانب العملي منها لا يحاكي ما هو نظري، فمازال المشروع التربوي الوطني يراوح مكانه، بقيت جهودنا التربوية إن على مستوى النظرية أو تطبيقاتها عاجزة عن التوظيف الإيجابي والفعّال للتجارب التربوية العالمية الناجحة فضلا عن ابتكار تجارب جديدة تنال بها الأمة خاصية التميّز بين الأمم في ابتكار الحلول الذاتية لمشكلاتها، حيث يؤكد المتخصصين في المجال التربوي أنّ أزمة التربية في الوطن العربي بمافيه التربية في الجزائر تتلخص بالأساس في غياب الموقف الفلسفي الواضح من صورة الإنسان الغاية الذي يجب على التربية أن تعمل على بنائه. فالإنسان الذي تعده المدرسة العربية والتربية العربية عموما إنسان اغترابي سلبي لا يمتلك القدرة على مواجهة التحديات الحضارية أو القدرة على تمثّل معطياتها. وهنا يترتب على المخططين في مجال التربية العمل على تحديد الموقف الفلسفي من الإنسان، فالمجتمعات الغربية والتي قطعت شوطا كبيرا في ميدان المشاركة الحضارية حددت صورة الإنسان الغاية منذ زمن بعيد وصورته هي الإنسان المبدع والناقد والمتوازن الإنسان العالم التكنولوجي الحر الذي أعد للمشاركة في بناء الحضارة وتمثّل معطياتها، إن تكنولوجيا الغد لا تحتاج إلى ملايين الرجال السطحي التعليم المستعدين للعمل المتساوق في أعمال لا نهائية التكرار، ولكنها تتطلب رجالا قادرين على إصدار أحكام حاسمة رجالا يستطيعون أن يشقوا طريقهم وسط البيئات الجديدة، ويستطيعون أن يحددوا موقع العلاقات الجديدة في الواقع السريع التغير ، إنها تتطلب رجالا من ذلك النوع الذي وصفه س.ب.سنو بأنهم يحملون المستقبل في عظامهم (توفلر، 19،1990)، فالإصلاح التربوي فشل في تحقيق طموحات وآمال المجتمع الجزائري، إذ كيف نفسّر تفشي ظواهر سلبية عدة في المجتمع كالكراهية، الكآبة، فقدان الثقة في النفس، اليأس، التفكير السلبي، احتقار الذات...وغيرها من الظواهر التي أدت إلى تفاقم ظاهرة الحرقة أي الهجرة السرية لشباب اختارو أعماق البحار كسبيلاً لتحقيق أحلامهم فمنهم من مات في البحر، وبعضهم وصل إلى الضفة الأخرى طمعاً في حياة كريمة، حيث أصبحت الأرقام مخيفة لاتبشّر خيراً وبحسب أرقام قدمتها وزارة الدفاع الوطني فإنه سنة 2017م أكثر من 2630 مهاجر غير شرعي عبروا المياه البحرية باتجاه أروبا والظاهرة في تزايد، ناهيك عن انتشار تعاطي المخدّرات في المجتمع لدى الشباب الرجال والنساء، وحتى في الوسط المدرسي انتشار وتعاطي غير مسبوق للمخدرات من طرف التلاميذ، كما انتشرت ظاهرة الانتحار في وسط التلاميذ نتيجة ممارستهم اللاواعية لما يسمى :" لعبة الحوت الأزرق." ومانتج عنها من تعقيدات في العلاقة بين التلاميذ وأسرهم، زيادة على ذلك العنف الذي تضاعف في المجتمع وتزايدت نسبه في المدارس، فقد توصل الباحث إلى بعض النسب عن ظاهرة العنف المدرسي مثلاً، وهي عبارة عن دراسة قام بها فوزي بن دريدي وهو أستاذ جامعي متخصص في دراسات العنف المدرسي ورئيس فرقة بحث بالمركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الثقافية والاجتماعية – وهران، وقد أثبتت هذه الدراسة مايلي: أن حوالي 17.87% من التلاميذ قاموا بعنف جسدي على زملائهم، كما أن ثلث التلاميذ تعرضوا للعنف اللفظي من طرف زملائهم، بالإضافة إلى أن 15.64% من التلاميذ تعرّضوا للسرقة من

طرف زملائهم، و06.14 % من العينة قاموا بسرقة أحد زملائهم، كما أن 47.48 % صرّحوا بأن مدرستهم أصبحت مليئة بالعنف (دريدي،25،2012). وانطلاقاً من هذه الدراسة التي شملت ظاهرة العنف المدرسي والتي لها علاقة وطيدة بالظواهر الأخرى فإن النسب المتوصل إليها مقلقة جداً تمس مصداقية القيم التي تنادي بها المدرسة خاصة عندما نجد أن تقريباً نصف التلاميذ لا يشعرون بالأمن والأمان في مدرستهم فكيف يدرس التلميذ وهو لايشعر بالأمن؟ فالعنف المدرسي هذا ناتج بالأساس عن عدم قدرة البرامج التعليمية على التأثير في المتعلم تأثيراً ايجابياً فتوجهه التوجيه الصحيح، وبالإضافة إلى هذه الظواهر وغيرها فإنّ المدرسة لازالت بعيدة جداً جداً عن أهدافها التي هي أهداف المجتمع فلا تنمية مستدامة، ولاتطور اقتصادي (هشاشة الاقتصاد الوطني كونه اقتصادي ريعي لم يتخلص من تبعيته للمحروقات)، ولا استقرار اجتماعي (الإضرابات المتكررة في مختلف القطاعات كالصحة والتربية، والتعليم العالي ...وغيرها) كل هذه الأمراض التي أصبح المواطن البسيط على دراية بها تجعل نؤكد بأنه لا علاقة بين القول والفعل في المنظومة التربوية في بلادنا فالتشريعات والقوانين والغايات من التربية والتعليم ايجابية مشجّعة ولكن تجسيدها على أرض الواقع يبقى أمر بعيد المنال للتناقضات العدّة التي تعيشها المدرسة الجزائرية جعلها رهينة سياسات وخطط فاشلة، إذ أنّ المدرسة التي يفترض منها تخريج كفاءات يدفعون عجلة الاقتصاد إلى التنمية والتطوّر نفاجيء بضعف مستوى رهيب في صفوف المتعلمين، والدليل على ذلك نسب النجاح في مختلف الإمتحانات المصيرية التي لازلت دون المستوى المطلوب (نسبة النجاح في بكالوريا 2017م لم تتجاوز 56.07%)، للإشارة فقط الإصلاحات التربوية سنة 2003م جعلت من بين أهدافها تحسين نسب النجاح في الامتحانات المدرسية بقدر معتبر بين (70 % و 80%) (الوطنية، 39،2008)، إذ أفاد التقرير المفصّل حول جودة التعليم لعام 2013 –2014م، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، والذي تمّ نشره في وقت سابق بأن الجزائر حلّت في المرتبة الـ 100 بين الدول في جودة النّظام التعليمي تتأخر عن جيرانها تونس (المرتبة83) والمغرب (المرتبة77)، ومما يؤكد هذا اعتراف السيدة وزيرة التربية الوطنية نورية بن غبريط بضعف مستوى التلاميذ خاصة الضعف في مادة اللغة العربية، إذ أكّدت أن النتائج إلى حد الآن ليست مرضية ودون المستوى المطلوب كما أنّ التعليم في مختلف الأطوار التعليمية قائم على الحفظ والحشو بعيداً عن الواقع، والباحث مارس مهنة التعليم في الطور الثانوي مادة الفلسفة لأزيد من 08سنوات لاحظ من خلالها أنّ معظم الأسئلة التي كانت تقدّم في امتحان شهادة البكالوريا أسئلة حفظ لا فهم ولا تحليل فيها، فكيف نريد منظومة تربية وتعليم تتناغم والواقع الاقتصادي وهي بعيدة عن الواقع؟ لازلت تسبح في نظريات لم تجسّد في الميدان، كما أنّ السياسة التربوية لا تنسجم والسياسة الاقتصادية ولا يوجد تنسيق فعلي وعملي بين الاحتياجات الاقتصادية، وبين ما تقدّمه المدرسة، كما أنّ منظومتنا التربوية اليوم حسب رأي الخبراء والمتتبعين لميدان التربية والتعليم في بلادنا، تعاني من أزمات عدة كمشكلة التربية وعلاقتها بالتنمية ومشكلة التربية وعلاقتها بالسلطة وكذا علاقتها بالراهن (الواقع)،لازال هناك اتساع للهوة بين المدرسة والواقع الإقتصادي وهذا ما أفرز ويفرز مشكلات عدة يجعل منظومتنا الاقتصادية في علاقتها بالمدرسة دون المستوى المأمول.

2. الأسس التي قامت عليها الإصلاحات التربوية:

إنّ المتتبع للإصلاحات التربوية سنة 2003م يجد بأنّها قامت على أسس ومرجعيات تضمنّها القانون التوجيهي للتربية الوطنية والتي يريد الباحث إيجازها في الأسس الآتية:

1.2 مقوّمات الهوية الوطنية: يَعتبر القائمون على مشروع الإصلاح التربوي في بلادنا أنّ إصلاح المنظومة التربوية يهدف إلى صياغة مشروع تربوي ناجح ومتكامل يمكن التأسيس عليه كمشروع مجتمع، مشروع أمة يُعوّل عليه في التمية والتقدم، وأنّه لايمكن أن يحقّق مقاصده إلا إذا كان من صميم القيم والمرجعيات المشكّلة للشخصية الجزائرية يحاكي الهوية الوطنية للفرد الجزائري في أبعادها المختلفة من أهمّها الدين الإسلامي، اللغة العربية والأمازيغية، الوطن الجزائري، التاريخ الوطني العربي الإسلامي، الانتماء للوطن والأمة...وغيرها، فالإصلاحات التربوية انطلقت من هذه المقوّمات لتؤسس لمنظومة تربوية أصيلة تتناغم وفلسفة المجتمع الجزائري، كما أنها نفسها المباديء التي تضمنّها بيان أول نوفمبر 1954م من أسس تجعل من الدين الإسلامي دين الشعب والدولة، وأنّ اللغة الرسمية اللغة العربية والأمازيغية على اختلاف لهجتهما، وأنّ الجزائر وطننا بتاريخه وجغرافيته وطن واحد موحّد، كما أنّنا عرب ومسلمين ونشعر ونعتز بالانتماء لهذه الأمة، وهذا مانصت عليه كل دساتير الجمهورية باعتبارها تلك الأسس ثوابت الأمة يجب البناء عليها في الإصلاح التربوي، إذ جاء في القانون الأساسي للتربية الوطنية في الباب الأول تحت عنوان أسس المدرسة الجزائرية في فصله الأول ما يلي: " تسعى التربية إلى تقوية الوعي الفردي والجماعي بالهوية الوطنية باعتبارها وثاق الانسجام الاجتماعي وذلك بترقية القيم المتصلة بالإسلام والعروبة والأمازيغية." (الجزائرية، 27 يناير 08،2008) ، فالإصلاح التربوي انطلق من مقوّمات العروبة والإسلام، حيث جاء أيضاً في القانون التوجيهي للتربية الوطنية ما يؤكد على هذا الجانب إذ يقول:" تسعى التربية لتكوين جيل متشبّع بمباديء الإسلام وقيّمه الروحية والأخلاقية والثقافية والحضارية." (الجزائرية، 27 يناير 08،2008).

2.2 الثقافة الجزائرية: مما لاشك فيه أنّ الإصلاح التربوي قام على أساس يراعي الثقافة الجزائرية على تنوّعها وتعدّدها من قيم وأعراف وعادات وقيم ومبادئ وفنون ...وغيرها حيث جاء ليحاكي هذه الثقافة، لذلك نجد التركيز على البعد الثقافي الوطني في مختلف البرامج الدراسية، والمناهج التربوية واضحاً جلياً، لأنّ للثقافة دور بارز في الإقلاع الحضاري، وقد لا نجانب الصواب إذا قلنا أنّ المدرسة مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى من صيانة ثقافة المجتمع وتحصينها والحفاظ عليها وتكوين أجيال المستقبل متشبّعة بالقيم الدينية والأخلاقية والإجتماعية النابعة من عمق المجتمع الجزائري لأنّ الثقافة عامل من عوامل تحقيق الوحدة الوطنية وحدة الأرض والوطن، وتحقيق الانسجام والتعايش بين أبناء الوطن الواحد على اختلاف لهجاتهم وألوانهم وعرقهم ومناطقهم درءاً للتفتت والتفكّك الذي يجب تجنبه بالإعداد التربوي الصحيح للأجيال من خلال تعريف الناشئة بقيم وثقافة المجتمع الجزائري ومرجعياتها وترسيخها في أذهانهم والتأكيد عليها، ورسم ملمح المواطن الصالح انطلاقاً من التعلّق بها والدفاع عنها واعتبارها جوهر الوطنية، لأنّ ما تفرّقه الايديولوجيات تجمعه الثقافة لذلك

نجد كل دول العالم تعوّل على البعد الثقافي في البناء السياسي والاجتماعي، وكمثال على ذلك القيم الثقافية المشتركة للدول الأروبية شكّلت العامل الأبرز لوحدة أروبا تحت مسمى الاتحاد الأروبي، من هنا كان لابد على السياسة التربوية أن تجعل من الأبعاد الثقافية محطة من محطات الوعي الوطني، وهذا بالتركيز على رسالة الثقافة وتوريثها للأجيال خدمة للوطن والدولة، لذلك جاء الإصلاح التربوي سنة 2003م ليحاكي هذا الجانب ويستوعب احتمالية المشكلات قبل وقوعها، وهذا ما تأكد فعلاً من خلال النصوص القانونية التي أكدت على أنّ التطوّرات والتغيّرات على الصعيد الداخلي في المجتمع الجزائري خاصة التطور على مستوى القيم والعادات والأعراف...وغيرها من مظاهر التفاعل الثقافي تستدعي رؤية تربوية ملهمة تجمع المتناقضات والمتغيرات وقولبتها في رؤية واحدة ايجابية تخدم الوحدة الوطنية، والطموحات الاجتماعية، وهذا ما اتخذ في الحسبان عند الإعداد لإصلاح المنظومة التربوية في الجزائر، لذلك يرى عدد كبير من الكتاب الغربيين أن النمط الثقافي السائد في البلدان النامية يعيق عملية التنمية، فلابد للمدرسة أن تؤسس لثقافة جديدة تتماشى وتطلعات المجتمع تنقل الفرد من ثقافة التخلف إلى ثقافة التقدم، يقول ميردال Gunnar Myrdal(1898-1987م) في هذا الخصوص: " إن اتجاهات السكان في الدول النامية نحو الحياة والعمل تعتبر معوّقا للتنمية لما تتميز به من عدم احترام للنظام وانتشار الخرافات والحاجة إلى اليقظة والتكيف والطموح والاستعداد للتغيير والتجريب واحتقار العمل اليدوي والخضوع للاستغلال وعدم الرغبة في التعاون وغير ذلك."، فالتحديات الثقافية للواقع الذي نعيش فيه منطلق الإصلاح التربوي، وفي نسق هذه التحديات يمكن تحديد الدور الذي يمكن للتربية أن تؤديه في عملية النهضة التنموية الشاملة، ولا سيما في مجال التنمية الثقافية (حسين،03).

3.2 مراعاة البعد الثقافي العالمي: إنّ الإصلاحات التربوية لم تكن إصلاحات منغلقة على ذاتها تراعي البعد المحلي وتهمل الأبعاد الأخرى العالمية والدولية بل جاءت لتحاكي أيضاً الثقافة العالمية، وهذا أمر ضروري ولازم بأنه لا يجب تجاهل أنّ هناك ثقافة عالمية تفرضها العولمة تزاحم الثقافة المحلية كما سبق وأن ذكرنا وتأثير هذه القيم الوافدة إلينا على الأفراد والمجتمعات بشكل سريع منقطع النظير لذلك أصبح التفكير في الإصلاح التربوي حتمية لامفرّ منها لتحصين الناشئة من جهة من هذه الثقافة القادمة إلينا من وراء البحار لمنع الاستلاب من المحلي والاغتراب في العالمي، وضياع الهوية ومعها الوطنية والعمل على توعية الطفل في المدرسة بكيفيّات الانخراط الايجابي في هذه الحركية الثقافية من جهة أخرى، لضمان توازن نفسي وفكري وثقافي لمواطن المستقبل وهذه الوظيفة الحضارية تعتبر المدرسة كمؤسسة اجتماعية المرشد الرسمي الوحيد لها، يقول عبد الله عبد الدائم: " التربية هي مدخلنا إلى التنمية الشاملة ودرعنا الواقي ضدّ الاكتساح الثقافي." (الخميسي،03).

4.2 النظريات التربوية الحديثة: مما لاشك فيه أنّ الإصلاحات التربوية قامت على أساس ما توصلت البحوث العلمية في مجال التربية والتعليم والبيداغوجيا لأنّ تحقيق الغايات والأهداف يرتبط بهذ الجانب، فالمدرسة المنتجة الفعّالة الايجابية تنتج الرأسمال البشري، وتساهم بفعّالية في خدمة المجتمع، ايجابية قادرة على معالجة

المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لذلك أصبحت كل الدول المتحضّرة تنظر إلى التعليم كقطاع استراتيجي لابد من الاهتمام به وترقيته وتطويره، فقد قامت الو- م- أ سنة 1983م بإصلاح نظامها التعليمي عندما شعر المسؤولون الأمريكيون أنذاك بتراجع الإبداع العلمي والتكنولوجي في أمريكا وتدني مستوى الطلاب فأرجعوا ذلك مباشرة إلى الخلل على مستوى التعليم فصدر تقرير من اللجنة المكلفة بإصلاح النظام التعليمي بعنوان أمة معرضة للخطر من أهم ما ورد فيه : " إنّ المشكلة ليست مجرد قضية تهم المدارس بل هي قضية أمة تود أن تأخذ مكانها في عالم شديد التنافس ليس لديها من أداة لتحقيق ذلك إلا التربية التي تصوغ مواردها البشرية، فهي التي تحدد بنوعيتها ومستواها مكان الولايات المتحدة وسط هذا العالم." وجاء فيه أيضا: " التاريخ لا يرحم الكسالى، والمنافسة امتدت من التجارة إلى الأفكار." (الأمريكية، 06،1983) ، هكذا تنظر الدول الرائدة إلى التعليم معتبرة إياه طريقاً للريادة والقيادة، ومنطلقاً للتطوّر والتقدم ومنجياً من الأزمات والمشكلات. كما يذهب إلى ذلك ميشيل إده (تومي، عدد ديسمبر125،2011)، فالتربية والتعليم جزء لا يتجزأ من البناء الثقافي، فمن الضروري أن تستلهم الإصلاحات التربوية من النظريات التربوية الحديثة مايقدّم الاضافة العلمية والتربوية والبيداغوجية المأمولة، وهذا بالتجديد والتحسين والتحيين والتعديل في مناهج وبرامج الماضي أحياناً، وتبني القطيعة أحياناً أخرى فاستقدمت مفاهيم تربوية جديدة أصبحت الضرورة التربوية تفرضها كمفهوم التعلّم، المعالجة البيداغوجية، التقييم والتقويم، جودة التعليم، الحوكمة...وغيرها من المفاهيم التربوية التي أخذت حيزاً في منظومة التربية والتعليم الجزائرية، للإشارة فقط أرد الباحث في كل ماسبق أن يوضّح كيف أن التطوّرات الحاصلة في المجالات التربوية كيف أصبحت تفرض قيّما ومفاهيم تربوية معينة يجب مراعاتها في عملية الإصلاح التربوي، وهو فعلاً ما راعته الإصلاحات التربوية وجعلته أساساً من الأسس التي انبنت عليها على الأقل نظرياً، فقد جاء في القانون التوجيهي للتربية الوطنية مايلي: " ينبغي على المدرسة أن تكوّن ملامح التلاميذ الذين لهم فكر سليم، وتتوافق مع الطلب الاجتماعي الذي أصبحت شروطه تشتد أكثر فأكثر، سيتم التركيز ليس فحسب على الطرائق وممارسات التدريس التي تلتجيء إلى الحفظ والتطبيق الآلي تقريباً للقواعد والأساليب المؤدية إلى تراكم كتل المعرفة التي سرعان ما تنسى ويتجاوزها الزمن بل على المقاربات التي تتيح النمو المتكامل للمتعلم واستقلاليته وكذا اكتساب كفاءات وجيهة ومتينة ودائمة..." (الوطنية، 23،2008) ، وبهذا يتضح للباحث مكانة هذا الأسس والمرجعيات في مشروع الإصلاحات التربوية.

1.3 تعريف المنهاج:

إن المنهج الحديث هو وثيقة تربوية رسمية تحتوي الخبرات التربوية التي تقدمها المدرسة الى التلاميذ داخل الفصل او خارجه وفق أهداف محددة وتحت قيادة سليمة لتساعد على تحقق النمو الشامل من جميع النواحي الجسمية والعقلية والاجتماعية والنفسية.

- وقد عرفه **(روز نجلي)**: المنهج هو جميع الخبرات المخططة التي توفرها المدرسة لمساعدة التلاميذ في تحقيق النتائج التعليمية المنشودة إلى أفضل ما تستطيعه قدراتهم.

- ويعرفه **(سايلور) و (لويس)**: بأنه خطة لتحقيق مجموعة من الفرص التعليمية (سابط، 21،2017).

– ويعرفه **(بن بوزيد بوبكر):** هو مجموعة من الأنشطة المندمجة يتم تصميمها عن دراية علمية وبمهارة فائقة بغرض بلوغ مرام وأهداف محددة سلفا (بوزيد، 2009، 45).

2.3 تعريف منهاج التربية البدنية:

هو وثيقة تربوية رسمية تحتوي الأنشطة الرياضية والبدنية وما يندرج تحت كل منها من مهارات حركية أو حركات بتخطيط من الوزارة (متولي،2016، 153).

3.3 مكونات المنهاج:

يتكون المنهاج من أربعة عناصر أساسية هي

1– الأهداف التعليمية (الكفاءات).

2– المحتوى.

3– طرق التدريس ووسائلها.

4– التقويم. (متولي، 2016، 25)

4.3 أهداف المنهاج:

1– يقدم مادة علمية منظمة للمعلم والمتعلم

2– توضيح معالم الطريق المؤدي إلى الهدف

3– تحديد الأهداف التي يسعى اليها المجتمع من حاجاته النامية لمواجهة متغيرات الحياة

4– يبين للمعلم الأهداف (إلى أين نسير بالتعليم؟)

5– يبين التقويم في أهداف المنهج (أين نحن في التعليم؟)

6– تحديد الطبيعة السيكولوجية للمتعلم

7– يبين الوسائل التعليمية عن طريق إستراتيجية التدريس

8– يقترح طرق التدريس يمكن للأستاذ الاستعانة بها. (سابط، 2017، 23،24)

5.3 الخصائص العامة للمناهج:

1– عمل منظم يقوم على الدقة والملاحظة والحقائق العلمية .

2– الموضوعية أي البعد عن التحيز و الميول الشخصي

3– الديناميكية و المرونة.

4– التعميم إمكانية

5– القدرة على التنبؤ.

6– ان يكون شاملاً وواقعياً ومتكاملاً

7- ان ياخذ بنظر الاعتبار الجانب البشري والمادي .

8- ان يرتبط ببيئة المتعلم .

9- يثير دافعية المعلم والمتعلم

6.3 القواعد الأساسية لتخطيط المنهج:

1- الواقعية

2- ترتيب الأولويات

3- الشمول

4- التكامل

5- الاستمرارية

6- المرونة

7- الموازنة (سابط، 91،90،89،88،87،2017)

4- دواعي إصلاح المنظومة التربوية الجزائرية:

إنّ المتأمل في الإصلاحات التربوية سنة 2003م يتبين له جلياً أن هذه الإصلاحات لم تأت اعتباطية بعيدة عن الدراسة والواقع أي إصلاح لمجرد الإصلاح لا غير، بل جاءت استجابة لجملة من المعطيات والمتطلبات الوطنية والدولية، والتي فرضت منطق التغيير والتعديل والتقويم والإصلاح في المضامين، والمحتويات، والطرائق، والأساليب، وكذا المناهج، والبرامج...، لذلك أراد الباحث بداية أن يتطرق إلى العوامل والدواعي التي استدعت إصلاح النظام التربوي، وهي عوامل سياسية اقتصادية اجتماعية، وأخرى ثقافية تربوية

5- السياق السياسي لإصلاح المنظومة التربوية:

- بادر السيد عبد العزيز بوتفليقة بعد توليه الرئاسة إلى تنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية في شهر ماي سنة 2000.
- تتألف هذه اللجنة من 157 عضو من الكفاءات المشهودة في التربية
- وبعد الأشغال والدراسة التي استغرقت تسعة شهور،قدمت اللجنة تقريرها للسيد رئيس الجمهورية في مارس 2001 .
- في يوم 30 أفريل 2002 عرض ملف الإصلاح على الوزارة.
- تم التصديق على برنامج الإصلاح من طرف المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 27 جويلية 2002.

5- قرارات الوزارية للإصلاح التربوي:

5-1- إصلاح مجال البيداغوجيا: من بينها

- إصلاح البرامج التعليمية
- إصلاح المناهج الدراسية
- إعداد جيل جديد من الكتب المدرسية.
- إعادة تأهيل التربية البدنية والرياضية وتكريس طابعها الإلزامي على جميع التلاميذ.
- تعميم استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة.

5-2- التأطير البيداغوجي والإداري: من بينها

- تكوين المعلمين والأساتذة في المدارس العليا.
- إعادة بعث المسابقات.
- إعداد مخطط وطني لتحسين وترقية مستوى التأطير.
- إعاد ة تأهيل الأسلاك التعليمية.

5-3- إعادة التنظيم الشامل للمنظومة التربوية: من بينها

- التعميم التدريجي للتربية ما قبل المدرسة لفئة الأطفال ذو 5 سنوات.
- تخفيض مدة التعليم في المرحلة الابتدائية من 6 إلى 5 سنوات.
- تمديد مدة التعليم في المرحلة المتوسطة من 3 إلى 4 سنوات.
- إعادة التنظيم مرحلة التعليم ما بعد الإلزامي في ثلاث (3) فروع

كما يلي: - التعليم الثانوي

- التعليم التقني والمهني والتنوين
- التعليم العالي

6- تعريف اللجنة الوطنية للمناهج:

هي هيئة استشارية تتولى إعداد تقارير الخبرة العلمية والبيداغوجية المتعلقة بالبرامج الدراسية. ومكلفة بتصميم المناهج الدراسية وتوضع تحت الوصاية المباشرة لوزارة التربية الوطنية، وتتألف حاليا من 24 عضوا برئاسة شخصية بارزة في عالم التربية.

6-1- مهام اللجنة الوطنية للمناهج:

1- تصميم الشامل لنظام التمدرس.

2- صياغة الأهداف العامة للتربية انطلاقا من غايات التربية

3- إعداد مخطط مرجعي عام للمناهج.

4- تحديد ملمح تخرج التلاميذ في نهاية كل مرحلة تعليمية.

5- إعداد مذكرات منهجية.

6- تحديد كيفيات التقييم

7- كيفية التكفل النفسي البيداغوجي لذوي صعوبات التعلم

8- التصديق على مشاريع البرامج التي تعدها المجموعات المتخصصة للمواد (GSD).

7- المجموعات المتخصصة في المواد(GSD):

تتشكل من 24 مجموعة متخصصة في المواد يرأس كلا منها مفتش للتربية والتكوين، ويبلغ عدد أعضائها الإجمالي 256.

7-1- مهام المجموعات المتخصصة في المواد(GSD):

1- إعداد المخطط المرجعي الخاص بمادة دراسية أو نشاط أو تخصص تعليمي معين.

2- تعديل و تحديث البرامج الدراسية السارية.

3- صياغة مشروع ملمح المعلمين (تكوين) نتيجة المستجدات.

4- تعيين الخصائص التقنية الحديثة (الوسائل البيداغوجية و التعليمية

5- صياغة الإرشادات والتوجيهات البيداغوجية.

6- إعداد الوثائق البيداغوجية المرافقة لدعم المناهج.

8- تعريف التربية المقارنة :

هناك عدة تعريفات منسوبة إلى أصحابها. **تعريف جوليان** (أبو التربية المقارنة): هي الدراسة التحليلية للتربية في البلاد المختلفة بهدف الوصول إلى تطوير النظم القومية للتعليم وتعديلها بما يتماشى مع الظروف المحلية .

- **تعريف كاندل:** هي مقارنة للفلسفات التربوية المختلفة ودراسة هذه الفلسفات وتطبيقتها في الدول المختلفة .

- **تعريف مالينسون:** هي الدراسة المنظمة للثقافات من أجل اكتشاف أوجه التشابه والاختلاف بين الدول.

- **تعريف لاواريز:** هي تحليل وتفسير النظم والوقائع التعليمية لفهم أسباب وجود هذه النظم بالصورة التي هي عليها في هذه البلدان.

- **تعريف بيريداي:** هي المسح التحليلي للنظم التعليمية الأجنبية أو هي الجغرافيا السياسية للمدارس .

- **تعريف قاموس التربية للتربية المقارنة:** هي مجال من مجال الدراسة يتعلق بمقارنة النظريات التربوية وتطبيقاتها في بلاد مختلفة بهدف تعميق فهمنا للمشكلات التعليمية في بلادنا وفي البلاد الأخرى.

- **خلاصة التعريفات:** أن للتربية المقارنة موضوعا مستقلا بذاته فهي تهتم بالتربية في كل أنحاء العالم أي أنها تعني بالتربية من منظور عالمي، وأنها تعني بالدراسة التحليلية للقوى الثقافية بهدف التوصل إلى فهم جوانب التشابه والاختلاف بين الأنظمة الدولية للتعليم ومشكلاتها المختلفة، وأن للتربية المقارنة مناهج مستقلة خاصة للتوصل إلى الطريقة الصادقة للمقارنة (المنعم،27،26،25،24،23،2008).

9- تعريف الأيديولوجية (Idiologie):

كلمة لاتينية الأصل، مشتقة من (Ideal)، أي (المثل) أو المثال، وكلمة logie بمعنى علم، فهي اشتقاقا (لعلم الأفكار) ويراد بها ذلك العلم الذي يدرس الأفكار، من حيث نشأتها و أشكالها وقوانينها وعلاقتها بالأمور الخارجية، وبالتالي تبحث في طبيعة الفكر، وليس كما يضنها البعض أنها الديكتاتورية والتسلط والعدوانية.

9-1- علاقة التربية المقارنة بالأيديولوجية:

هو أنه بالتربية يتم التشكيل الأيديولوجي للأفراد والجماعات وبها يتم تحقيق التماسك الثقافي أو الأيديولوجي (المنعم،2008، 14).

10- أهمية التربية المقارنة:

1- تساعد في رسم منظومة السياسة التعليمية.

2- التحليل والتفسير العلمي للنظم التعليمية.

3- توسيع نظرة الباحثين على المجال التعليمي للبلدان الأخرى.

4- تنمية روح النقد البناء.

5- تدعيم التفاهم العالمي حول السياسية التعليمية

10-1- أهداف التربية المقارنة:

1- فهم المشكلات التربوية ووضع الحلول المناسبة لحلها,

2- القدرة على التخطيط العلمي السليم للوصول إلى الأهداف.

3- اتخاذ القرار و رسم السياسة التعليمية على أساس علمي صحيح

4- هدف المتعة العقلية التي يشعر بها الباحث عند دراسة نظم التعليمية الأجنبية.

10-2- مجالات البحث في التربية المقارنة:

1- دراسة نظم التعليم وفلسفاته وأوضاعه ومشكلاته .

2- دراسة العوامل الثقافية لمعرفة الشخصية القومية,

3- دراسة تاريخ كل أمة.

4- الدراسة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للبلد. (المنعم،32،31،30،29،2،2008)

10-3- مناهج البحث في التربية المقارنة:

10-4- تعريف منهج البحث:

- هو مجموعة من القواعد من أجل الوصول إلى الحقيقة في العلم.

- هو الدراسة المنطقية والمنظمة لمبادئ التي توجه الاستقصاء العلمي.

- هو أحد فروع المنطق، يدرس ويبحث في مناهج العلوم المختلفة وذلك بتحليل بناء العلوم، ودراسة أهدافها، وكيفية نموها، وأنواع التعليمات التي تتضمنها، وأسسها الفلسفية وعلاقتها بالعلوم الأخرى (المنعم، 2008، 38).

ومن أهم المناهج مايلي:

10-3-1- منهج الاستعارة:

خلال القرن التاسع عشر كان الباحثين ينظرون للتعليم كنظام اجتماعي له وجوده الذاتي وأنه قد لا يتصل إلا قليلا بغيره من النظم والعناصر الاجتماعية في المجتمع، وقد تميزت بالدراسة الوصفية لا تحتوي على نقد علمي للنظم بقدر ما كانت تمتدح تلك النظم التعليمية الأوربية، وكان الهدف الأساسي للباحثين هو :

- جمع البيانات الوصفية عن النظم التعليمية الأجنبية.
- جمع المشكلات ذات الاتصال المباشر بمهامهم التعليمية في بلادهم.
- استخدام المعلومات للإصلاحات التعليمية.

10-3-2- منهج القوى والعوامل:

خلال النصف الأول من القرن العشرين لم يهتموا بوضع السياسات التعليمية بل اهتم الباحثون بـ:

- شرح أوجه الاختلاف والتشابه بين النظم التعليمية والقوى والعوامل المسببة لها
- تفسير النظم والظواهر التعليمية.
- التحليل الشامل للتفاعل بين الظواهر التعليمية والاجتماعية.

10-3-3- المنهج العلمي:

يرى أصحاب هذا المنهج أن الظواهر التعليمية والاجتماعية ليست
ظواهر عشوائية بل ظواهر متصلة ببعضها البعض وتضمها أنماط يمكن
تمييزها، فالتعليم هو العامل المسبب الرئيسي في نوعية التقدم الاجتماعي والاقتصادي.

وقد ازدهر المنهج العلمي نتيجة توافر المعلومات للباحثين والتقدم التكنولوجي في وسائل جمع وحفظ ومعالجة المعلومات واسترجاعها والاستخدام الواسع للوسائل والأساليب الإحصائية الحديثة.

هناك أربع خطوات يراها **(بيريدي Bereday)** في المنهج العلمي للتربية المقارنة وهي:

- **الوصف:** هو الجمع المنظم للمعلومات من بلدين أو أكثر.
- **التفسير:** هو التحليل في ضوء العلوم الاجتماعية المختلفة
- **الفروض:** يتم وضع الفروض من خلال وضع المعلومات بجانب بعضها البعض في البلاد موضوع الدراسة.
- **المقارنة:** كخطوة أخيرة لاختيار هذه الفروض وذلك باستخدام الخطوات العلمية لحل المشكلات التربوية.

10-3-4- المنهج المقارن:

هو مقابلة أو موازنة الأحداث والآراء ببعضها البعض لكشف ما بينهما من أوجه الشبه أو الاختلاف ، وفيما يلي

- خطوات المنهج المقارن:

1- تحديد مشكلة الدراسة: ويلعب حس الباحث وخبراته دورا كبيرا.

2- الإطار الإيديولوجي: وهو الوقوف على العوامل والقوى الثقافية المحيطة بالبلد أو البلاد موضوع الدراسة من السياسية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والدينية والتاريخية.

3- تفسير: الظواهر وذلك بالربط بين المشكلة وبين القوى والعوامل الثقافية التي أدت إليها وذلك في ضوء الإطار الإيديولوجي.

4- المقارنة: بين المشكلة والعوامل الثقافية للوقوف على أوجه الشبه أو الاختلاف.

5- التعميم: حيث يتم استخلاص النتائج وتفسيرها ضمن قواعد ثم تجميعا واتخاذها إطارا مرجعيا.

6- التنبؤ: يمدنا بصورة مستقبلية للظاهرة أو المشكلة موضوع الدراسة، ويفيد في تقديم توصيات ومقترحات لتأمين مسار النظام التعليمي (المنعم، 41،40،39،38،2008).

11- صعوبات البحث في التربية المقارنة:

يمكن تلخيص صعوبات البحث في التربية المقارنة فيما يلي:

1.11- صعوبة جمع معلومات موثوق بها: وذلك لعدة أسباب أهمها:

- لأنه ليست مقصورة على التربية المقارنة وحدها.
- لأنها تتعلق بجمع معلومات من دول ومجتمعات مختلفة.
- لأنه لها علاقة بعدة علوم.

فيجب منا: - التحقق من مصدر المعلومات وصحتها وتطابقها.

- التحقق من صحة المعلومات بأكثر من طريقة.
- كما يجب مراجعة الطريقة التي جمعت بها هذه المعلومات

2.11.- صعوبة وضع أساس موضوعي موحد للمقارنة: لأسباب أهمها

- اختلاف المصطلحات ومدلولها من دولة إلى أخرى مثل اسم المدارس العامة يطلق عليه في إنجلترا اسم المدارس الخاصة.
- الاختلاف الجوهري في الغرض والفلسفة والأسس التي تقوم عليها النظم التعليمية
- التسرع في عملية المقارنات.

3.11 صعوبة التعميم:

- يصعب جدا الوصول إلى تعميمات عامة في النظام التعليمي لدولة ما ، مثل النظام الأمريكي حيث يصعب التعميم نتيجة الاختلاف في الممارسات بين الولايات وتقويمها وتعقدها.

4.11 صعوبة الاختيار: هو صعوبة اختيار بعض النظم التعليمية للمقارنة، وهذا يجب أن يتم في ضوء الهدف من المقارنة، فإذا كان الهدف هو التطوير والإصلاح فإنه يجب الاستعانة في المقارنة بالدول المرجعية أي الدول المتقدمة، وإذا كانت الدراسة المقارنة تهدف إلى دراسة العلاقة بين الدول والدين مثلا فمن البديهي استبعاد الدول الاشتراكية من المقارنة.

5.11 صعوبة أو مشكلة التحيز: يجب الالتزام بالموضوعية والحقائق المجردة وابتعاده عن تحيزه الديني أو السياسي أو الاجتماعي,

6.11 الاعتماد على الإحصائيات): قد لا تكون متوفرة خاصة في البلاد غير متقدمة، أو لا تحتوي على أجهزة إحصاء خاصة، مما يجعل هذه الإحصائيات تتسم بعدم الدقة وغير منتظمة.

7.11 اعتماد الإحصائيات على المبالغة، لا على الواقع:

خاصة في بعض الدول المتقدمة، والمقصود بذلك الدعاية، مما يجعل البيانات المتوفرة، حتى ولو كانت حديثة عاجزة عن مساعدة الباحث في الوصول إلى الحقيقة التي ينشدها.

8.11 صعوبة تفسير البيانات الإحصائية والأرقام:

لأنها جافة جامدة، لا تفسر الواقع الذي ينشده الباحث.

9.11 اختلاف المصطلحات المستخدمة في مجال التربية من بلد إلى أخر:

مثل الاختلاف في تسمية المدارس، فيجب الدقة والحذر عند قراءة نظم التعليم في البلاد المختلفة.

10.11 صعوبة الإلمام بالعلوم التربوية والغير التربوية: تحتاج التربية المقارنة إلى معرفة واسعة بالفكر التربوي، وأصول التربية من حيث المناهج وطرق التدريس وعلم الاجتماع وعلم النفس والاقتصاد والاجتماع والجغرافيا وعلم الإنسان والفلسفة والتاريخ العام وتاريخ التربية....إلخ.

11.11 صعوبة الإلمام باللغة الأجنبية: لابد من معرفة لغة البلد المعني.

12.11 صعوبة استخدام الاختبارات السيكولوجية: لأن مثل هذه القياسات تختلف من مجتمع إلى أخر، ولا تتم المقارنة إلا بتوحيدها (المنعم، 2008، 41،42،43،44).

- خاتمـة:

إن التربية جزء من التربية المقارنة وأننا لا نستطيع فهم الحاضر ما لم ندرس الماضي فالماضي هو الذي يوضح لنا أسباب فشل النظام التعليمي، وبذلك يمكن اعتبار التربية المقارنة استمرارا بتاريخ التربية إلى الوقت الحاضر لذلك أصبح من الضروري دراسة وتحليل هذه الإصلاحات التربوية وتقييمها لمعرفة الخلل بغرض معالجته وهذا لايكون إلا إذا تظافرت جهود الجميع، ومعاينة نظامنا التعليمي بصدق وموضوعية لاقتراح الحلول المناسبة للإشكاليات التي يتخبط فيها، ولا نريد من ملاحظاتنا وانتقاداتنا التهويل أو شيئاً آخر، وإنّما هدفنا أسمى وبكل موضوعية نريد معرفة الداء وتحديد الثغرة لاقتراح الدواء والعلاج المناسب لأنه تحذونا الرغبة والإرادة لخدمة منظومتنا التربوية، والوصول بمدرستنا، وبوطننا الغالي الجزائر إلى برّ الأمان والله الموفّق.

المصادر المراجع:

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (27 يناير 2008). القانون التوجيهي للتربية الوطنية ، الفصل الأول، غايات التربية، المادة الثانية (02). (الإصدار العدد04).
- آلفين توفلر. (1990،). صدمة المستقبل أو المتغيرات في عالم الغد ، تر محمد علي ناصيف ، نهضة مصر ، ص423، نقلاً عن الدكتور علي أسعد وطفة: إشكالية الاصلاح التربوي في الوطن العربي تحديات وتطلعات مستقبلية، ص29. القاهرة.
- بو بكر بن بوزيد. (2009). إصلاح التربية في الجزائر رهانات وإنجازات (الإصدار ط1). الجزائر: دار القصبة للنشر.
- عصام الدين عبد الله متولي. (2016). الإتجاهات الحديثة لدراسة مناهج التربية الرياضية. الاسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة.
- عماد طعمة راضي و منتظر حسين سابط. (2017). المناهج في التربية البدنية وعلوم الرياضة (الإصدار ط1). عمان، الأردن: دار دجلة ناشرون وموزعون.
- مصطفى السايح محمد،محمد حسين عبد المنعم. (2008). التربية الرياضة المقارنة ونظم التعليم (الإصدار ط1). الاسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
- فوزي دريدي. (30 نوفمبر 2012). العنف في المدارس الجزائرية محاولة للفهم، الجمعة. جريدة الخبر.
- وزارة التربية الوطنية. (2008). النشرة الرسمية للتربية الوطنية، القانون التوجيهي للتربية الوطنية 08-04المؤرخ في 23 جانفي 2008م، عدد خاص فيفري .
- جعفر حسين. مقاربة الدكتور أسعد وطفة للإصلاح التربوي العربي: إشكالية الاصلاح التربوي في الوطن العربي تحديات وتطلعات مستقبلية.
- سلامة الخميسي. التجديد في فلسفة التربية العربية لمواجهة تحديات العولمة (رؤية نقدية من منظور مستقبلي)، د ط، د س.
- عبد القادر تومي. (عدد ديسمبر 2011م). استراتيجية الاستثمار المعرفي للمعلومات من عصر النهضة إلى عصر العولمة، مجلة الباحث، بوزريعة الجزائر.
- فوزي دريدي. (30 نوفمبر 2012). العنف في المدارس الجزائرية محاولة للفهم، الجمعة. جريدة الخبر.
- وزارة التعليم الأمريكية. (1983). حول حتمية إصلاح التعليم تقرير مقدم من اللجنة الوطنية المكلفة بدراسة وسائل تحقيق التفوق والسبق في التعليم بالولايات المتحدة الأمريكية، تر يوسف عبد المعطي.